



التقرير السنوي حول النّفاذ إلى المعلومة

إعداد

أميرة القيطوني

متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف

نائب المكلف بالنّفاذ إلى معلومة

أفريل 2018

تقديم:

طبقاً لمقتضيات القانون ٢٢٤ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ في ٢٤ مارس ٢٠١٦ والمتعلق بحق التّنفاذ إلى المعلومة الذي ينص في فصله ٣٤٣ دد على جملة المهام والإجراءات الواجب اتخاذها في هذا المجال من إعداد خطة عمل لتكريس حق التّنفاذ إلى المعلومة، تشمل تلقي ومعالجة طالب التّنفاذ وكذلك رسم رزنامة واضحة تضبط فيها ملامح الإجراءات المتخذة في هذا المجال شخصاً بالذّكر منها النقطة الرابعة من الفصل ٣٤٣ دد الذي ينص على ضرورة إعداد تقرير سنوي يرفع بعد المصادقة عليه من قبل رئيس الهيكل إلى هيئة التّنفاذ إلى المعلومة.

وفي هذا الإطار يتنزل تقديمنا لهذا التقرير الذي يشمل النقاط الآتي ذكرها:

التكليف:

في إطار تدعيم حق التّنفاذ إلى المعلومة وعملاً بأحكام القانون ٢٢٤ لسنة ٢٠١٦ المتعلق بالتنّفاذ إلى المعلومة والقاضي في فصله ٣٢٣ دد على ضرورة تعيين مكلف بالتنّفاذ إلى المعلومة ومن ينوبه يكون مخاطباً لهيئة التّنفاذ، وساهراً على حسن تطبيق برنامج التّنفاذ إلى المعلومة بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بنابل، تقرر تعيين كل من:

* السيدة أمينة الريودي محرز متصرف رئيس في الوثائق والأرشيف، مكلفاً بالتنّفاذ إلى المعلومة بالكلية وهي تعمل بخطبة مديرية مكتبة جامعية.

* السيدة أميرة القيطوني متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف، نائب المكلف بالتنّفاذ إلى المعلومة بالكلية.

وقد تم إدراج مختلف البيانات المتعلقة بهويتهما وخطتهم الوظيفية ورتبهما بمقتضى مقرر نشر

موقع واب الكلية.

خطّة العمل:

اتّخذت خطّة العمل لتكريس حقّ التّفاذ إلى المعلومة صلب الكلية مرحلتين مختلفتين تماشياً في الأول مع أحكام المرسوم عدد 41 لسنة 2011 المؤرخ في 20 ماي 2011 المتعلّق بالتفاذ إلى الوثائق الإداريّة نخترلها في النقاط الآتي ذكرها :

- حضور العديد من الاجتماعات في إطار تفعيل سياسة التّفاذ على مستوى جامعة قرطاج بلقاءات مع مؤسّسات التعليم العالي التابعة للجامعة، لإعداد دليل إجراءات موحّد.
- التنسيق مع خلية الأرشيف لتنظيمه في مستوى مكاتب العمل.
- التنسيق مع مصلحة الإعلامية لنشر الوثائق الالزمه على موقع واب الكلية بطريقة واضحة وجليّة .

أما في المرحلة الثانية، أي بعد صدور القانون عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بحق التّفاذ إلى المعلومة تمّ في هذا الإطار ضبط معالم الإجراءات المتّخذة في هذا المجال لإنّاحة المعلومة.

■ على مستوى التصرّف في الوثائق والأرشيف وتحيين جداول مدد استبقاء

الوثائق:

تماشياً مع الأحكام الانتقالية والختامية بالباب التاسع من قانون التّفاذ إلى المعلومة وقع استكمال تنظيم الأرشيف ومعالجته من خلال السّهر على حسن تحويل وحفظ الوثائق الإداريّة والأرشيف، بالإضافة إلى عملية فرز ومعالجة محاضر جلسات ومداولات الامتحانات والتي تعتبر

من أهم الوثائق الإدارية بالمؤسسة الجامعية حيث وقع معالجتها وحفظها سعياً لرقمتها لاحقاً.

تم القيام باستشارة داخلية تهدف لحصر أنواع الملفات والوثائق المتداولة بالكلية وكذلك نوعية الوثائق سواء أكانت ورقية أو الكترونية ممضاة وقع تعميمها على مختلف المكاتب والمصالح بالكلية وفي هذا الإطار كلفت السيدة أميرة القيطوني المتصرف المستشار في الوثائق والأرشيف بهذه المهمة حيث وقع الاتصال بالأعوان والقيام بتفسير أهداف هذه الاستشارة وكذلك تفسير مقتضيات وأحكام القانون ٢٢٦ لسنة ٢٠١٦ المتعلق بالتنفيذ، وقد لاقت هذه الخطوة استحسان العديد من الأعوان ومكّنت في الوقت نفسه من حصر أنواع الوثائق طبقاً لمقتضيات برنامج التصرف في الوثائق والأرشيف الذي يعتبر ركيزة أساسية من ركائز التنفيذ إلى المعلومة.

كما تمت إفادة سلطة الإشراف بتقرير حول مقترحات تحيين جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وحصر أنواع الوثائق المتداولة بالكلية وذلك في إطار إجراء تعديلات إما بالحذف أو بالإضافة.

* تم إعداد دليل إجراءات كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بنابل.

■ على مستوى تكوين الأعوان:

لم يتسع للأعوان المكلفين بالتنفيذ القيام بأي تكوين في مجال التنفيذ إلى الوثائق الإدارية منذ جوان ٢٠١٣.

■ على مستوى تكريس حق التنفيذ إلى المعلومة:

وذلك من خلال :

● إعداد دليل إجراءات خاصة بالمكلف بالتنفيذ إلى المعلومة:

يهدف هذا الإجراء إلى ذكر المهام الموكولة للمكلف بالتنفيذ إلى المعلومة ومراحل انجازها والأجال

المحدّدة لكل عملية وقع في هذا الإطار إمضاء وختم هذا الدليل من قبل رئيس الهيكل ونشره

بموقع واب الكلية.

● إعداد دليل إجراءات خاصة بطالب النّفاذ إلى المعلومة:

يعتبر هذا الأخير طرفا أساسيا في عملية النّفاذ التي لا تتحقق من دونه ويشمل دليل طالب النّفاذ إلى المعلومة مختلف الإجراءات والمراحل الواجب إتباعها لتيسير عليه الحصول على المعلومة وضمان حقه في النّفاذ كما أنها كذلك تيسّر عمل المكلف بالنّفاذ وقد تم نشر هذا الدليل بموقع واب الكلية ممضى ومختوم من طرف رئيس الهيكل .

المعطيات الإحصائية:

عدد المطالبات سنويا	عدد المطالبات التي تمت الإجابة عليها	عدد المطالبات المرفوضة	الصور التي تم بها النّفاذ	معدل المصاريق وعدد الإعفاءات	عدد مطلبات الحصول على معلومة غير موجودة بالكلية	عدد المطالبات التي تم توجيهها إلى هيكل آخر	عدد مطالبات الطعون والتظلم والردود عليها
2014/46	تمت الإجابة على جميع المطالبات	لاشيء	أخذ نسخ من الوثائق الاطلاع على عين المكان	لاشيء	لاشيء	لم يتم توجيه اي مطلب لغير الكلية	لاشيء
2015/45	تمت الإجابة على جميع المطالبات	لاشيء	أخذ نسخ من الوثائق الاطلاع على عين المكان	لاشيء	لاشيء	لم يتم توجيه اي مطلب لغير الكلية	لاشيء
2016/46	تمت الإجابة على جميع المطالبات	لاشيء	أخذ نسخ من الوثائق الاطلاع على عين المكان	لاشيء	لاشيء	لم يتم توجيه اي مطلب لغير الكلية	لاشيء
2017/78	تمت الإجابة على جميع المطالبات	لاشيء	أخذ نسخ من الوثائق الاطلاع على عين المكان	لاشيء	لاشيء	لم يتم توجيه اي مطلب لغير الكلية	لاشيء
2018/33	تمت الإجابة على جميع المطالبات	لاشيء	أخذ نسخ من الوثائق الاطلاع على عين المكان	لاشيء	لاشيء	لم يتم توجيه اي مطلب لغير الكلية	لاشيء

المقترحات والتوصيات لتعزيز ثقافة النّفاذ إلى المعلومة:

يعتبر قانون النّفاذ إلى المعلومة مكملا ثوريا يهدف لتحقيق الشفافية ودعم الحقوق والحريات

التي تعتبر من الرهانات المطروحة دائمًا في مجتمعاتنا، ولزيادة نشر هذه الثقافة التي مازلت من الثقافات الفتية نقترح العديد من النقاط التي تتخذ مستويات مختلفة.

■ على مستوى التصرف في الوثائق الإدارية والأرشيف:

* إرساء منظومة الكترونية لحفظ وإتاحة الوثائق والسعى لرقمنة الوثائق المهمة

■ على مستوى تكوين الأعوان:

* ربط الصلة بين هيئة النّفاذ والهيأكل العمومية لتنظيم حلقات تكوينية حول النّفاذ بالمؤسسات الجامعية.

■ على مستوى الإطار التشريعي:

* رفع الالتباس الحاصل بين أحكام قانون النّفاذ إلى المعلومة وواجب التحفظ في بعض الوثائق في الوظيفة العمومية، لاعتباره يتضارب مع مبدأ الشفافية والنّفاذ.

* إصدار منشور تفسيري لأحكام القانون عدد 22 لسنة 2016 لإرساء مزيد الشفافية حول بعض النقاط المهمة.

* استكمال الأحكام القانونية في تحديد المعاليم المالية للنّفاذ وتحديد الإعفاءات منها.

■ على المستوى التكنولوجي والاتصال:

* إرساء منظومة الكترونية موحدة تهدف لتلقي ومعالجة مطالب النّفاذ والإجابة عليها لتجاوز التعقيدات الإدارية وطول الآجال.

* إتاحة بوابة البيانات المفتوحة لمختلف الهيأكل العمومية لتخزين بياناتها قصد الحرث على مزيد نشر المعلومة وتبادلها مع غيرها من الهيأكل.

▪ على مستوى التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني:

-ربط الصلة مع المنظمات والجمعيات ذات الصلة (الأرشيف الوطني-الهيئات الدستورية...)
المنظمات...) قصد نشر هذه الثقافة.

العميد

عماد زعيم

المكلف بالنفاذ

أمينة الربودي محرز